



كتبت: الباحثة منار شلالدة

ما هو حق المؤلف؟ حق المؤلف مصطلح قانوني يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين فيما يخص مصنفاهم الأدبية والفنية. ويغطي حق المؤلف طائفة مصنفا واسعة، من الكتب والموسيقى واللوحات الزيتية والمنحوتات والأفلام إلى البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط الجغرافية والرسوم التقنية.

أما بالنسبة للذي يمكن حمايته باستخدام حق المؤلف، فلا يمكن العثور في التشريعات عادة على قوائم كاملة بالمصنفا المشمولة بحق المؤلف، ولكن فيما يلي، بشكل عام، المصنفا الشائعة المحمية بموجب حق المؤلف في كل أنحاء العالم:

*المصنفا الأدبية مثل الروايات وقصائد الشعر والمسرحيات والمصنفا المرجعية ومقالات الصحف.

*البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات.

* والأفلام والقطع الموسيقية وتصاميم الرقصات.

* والمصنفات الفنية مثل اللوحات الزيتية والرسوم والصور الشمسية والمنحوتات.

* مصنفات الهندسة المعمارية.

* الإعلانات والخرائط الجغرافية والرسوم التقنية.

وتشمل الحماية الممنوحة بموجب حق المؤلف أوجه التعبير، وليس الأفكار أو الإجراءات أو أساليب العمل أو المفاهيم الرياضية في حد ذاتها. وقد تتاح، أو لا تتاح، الحماية بموجب حق المؤلف لعدد من الموضوعات مثل العناوين أو الجمل القصيرة أو الشعارات، وذلك حسب نسبة اشتغالها على عنصر الأبوة.

أما بالنسبة لتسجيل حق المؤلف فإنه في غالبية البلدان، واستناداً إلى اتفاقية برن، تُكتسب الحماية بمقتضى حق المؤلف تلقائياً دون الحاجة إلى التسجيل أو غير ذلك من الإجراءات.

غير أنه يوجد، في معظم البلدان، نظام يمكن من التسجيل الطوعي للمصنفات. ويمكن أن تساعد أنظمة التسجيل الطوعي المذكورة على تسوية النزاعات فيما يخص الملكية أو الإبداع، وتيسير الصفقات المالية والمبيعات وحالات التنازل عن الحقوق و/أو نقلها.

ويُرجى الانتباه إلى أن الويبو لا توفر نظاماً لتسجيل حق المؤلف أو قاعدة بيانات يمكن البحث فيها عن معلومات حق المؤلف، ولا يوجد سجل دولي يمكن البحث فيه عن المصنفات المحمية بحق المؤلف. ذلك أن القاعدة العامة تقضي بأن حماية حق المؤلف مكفولة تلقائياً ولا تعتمد على التسجيل. ولكن قد تجد، في بعض البلدان، سجلاً/مستودعاً طوعياً لحق المؤلف، وقد يكون من الحضيف تسجيل مصنفك فيه لأن ذلك قد يساعدك كثيراً في حال ظهور نزاع على ملكية المصنف مثلاً.

وتقتضي بعض البلدان إيداع عينات من المواد المنشورة في البلد المعنية، ولو أن ذلك قد لا يؤثر في حماية حق المؤلف.

-تشرية حقوق المؤلف في فلسطين

التشريع الساري في فلسطين في الوقت الحاضر هو تشريع سنة 1924، الذي أصدرته حكومة الانتداب البريطانية؛ ولم يجر تحديث أو تغيير معتمد من المجلس التشريعي لهذا القانون حتى الآن؛ وهو بهذا، أقدم القوانين في البلدان العربية. وقد جرت عدة محاولات قامت بها وزارة الثقافة الفلسطينية، بصفتها هي السلطة الوطنية المختصة بإدارة حقوق المؤلف، لوضع قانون جديد يتوافق مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة منذ اللحظة الأولى لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994؛ حيث أعدت قانوناً عام 1996، مستفيدة من القوانين المعمول بها في الدول العربية؛ وتم عرضه على المجلس التشريعي الفلسطيني ومناقشته في اللجان القانونية التابعة للمجلس؛ ولكن، للأسف، لم يتم اعتماده والمصادقة عليه في تلك الفترة. إن لدى وزارة الثقافة وحدة خاصة بحماية حقوق المؤلف تم انشاؤها رسمياً في الأول من سبتمبر عام 1998، تم إلحاقها بالإدارة العامة للتنمية الثقافية، ثم بالإدارة العامة للمكتبات والمخطوطات.

وقد جرت محاولة أخرى لصياغة قانون حديث عام 2000، وجرى تقديمه للمجلس التشريعي، وجرى مناقشته في اللجان المختصة، ثم توقف عند هذا الحد.

وجرى تحديث مشروع القانون عام 2006 بالتعاون مع مكتب "اليونسكو" في رام الله بمعاونة الدكتور "فيكتور نبهان"؛ ولكن لم يتم دراسته في المجلس التشريعي نتيجة لتوقف جلسات المجلس.

إن عدم إقرار المجلس التشريعي الفلسطيني قانون حقوق المؤلف لغاية هذه اللحظة، له أثر كبير على عدم إقرار نظام إيداع المصنفات الذي يتبع قانون حقوق المؤلف، والذي أدر بدوره على عدم وجود مكتبة وطنية فلسطينية، ومن هنا نستطيع تلخيص الواقع الفلسطيني فيما يختص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الحقائق الراهنة التالية:

- لا يزال القانون البريطاني 1924 نظرياً هو القانون الساري في فلسطين إلى أن يتم استبداله بقانون فلسطيني.
- لا تزال فلسطين عضواً في اتفاقية "بيرن" 1933 لحماية المصنفات الأدبية والفنية كتحصيل حاصل خلال مرحلة الانتداب البريطاني.
- فلسطين عضو في الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف منذ عام 1981.

- فلسطين عضو في منظمة "الأليسكو"، وتشارك في الأنشطة المتعلقة بحقوق المؤلف التي تنظمها هذه المنظمة.
- تعدّ فلسطين عضواً مراقباً في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، وبشكل عملي منذ عام 1998، بدليل مشاركتها في أعمال ولقاءات ومؤتمرات WIPO؛ إلا أنها لم تسجل رسمياً كعضو في تلك الفترة؛ حيث أصبحت فلسطين عضواً مراقباً مسجلاً رسمياً عام 2005.

المصدر: وكالة وطن للأنباء
<https://www.wattan.net/>